

# آخر الأخبار

## الصراع الإريتري الإثيوبي

### تحول

الصراع المسلح الذي اندلع بين إريتريا وإثيوبيا في مايو/أيار ١٩٩٨ (عند كتابة هذه السطور في ٤ أغسطس/آب) إلى حرب دعائية نشطة، لا تواكبها معارك هامة في الوقت الحالي، ولكن كلاً من الجانبين مازال يستورد السلاح والذخيرة، ولا يمكن استبعاد احتمال نشوب الصراع المسلح من جديد. وفي الحقيقة فإن الخلاف على الحدود، الذي كان السبب الظاهري للصراع، إنما كان مجرد حجة. فخط الحدود بين البلدين هو خط مستقيم يقع بين نهري مارب وتاكارزي وليس عليه خلاف، وكان من السهل الوصول إلى حل لمشاكل تحديده في المناطق الجبلية. وقد استغلت الحكومتان الصراع بينهما لحشد التأييد الشعبي لكل منهما. والأقرب إلى التصديق أن هذا الصراع نشأ نتيجة للقرار الخاطئ الذي اتخذته الحكومة الإريتريّة بإصدار عملة خاصة بها، وهي النكفا لتحل محل البر الإثيوبي، إذ كانت تتوقع أن يتم التعامل بالعملة بالتساوي، وبذلك تسير التجارة عبر الحدود بشكل عادي. ولكن النكفا فقدت قيمتها بسرعة، وأصرت الحكومة الإثيوبية على أن يتم تبادل العملات بسعر السوق حتى تحمي عملتها، وهكذا انخفضت قيمة العملة الإريتريّة وتبين مدى اعتمادها الاقتصادي على إثيوبيا. وردت إريتريا بإلغاء اتفاقية ١٩٩١ التي تسمح لإثيوبيا بحرية المرور إلى ميناءي عصب ومصوع، ومن هنا بدأ الصراع يتفاقم.

ولا يمكن تفسير تطور مثل هذا الخلاف إلى صراع مسلح، بما في ذلك إلقاء إريتريا القنابل على السكان المدنيين في مدينة ميكيلي بشمال إثيوبيا، إلا في ضوء الآثار التي خلفتها حرب إريتريا من أجل الاستقلال التي دامت ثلاثين عاماً. ونظراً إلى أن الحكومة الإريتريّة قد حصلت على استقلالها في عام ١٩٩٣ ولديها جيش كبير ذو مقدرة قتالية عالية، كما أن لديها في نفس الوقت ذاكرة محفورة بالآلام، وشكوكا عميقة في العالم الخارجي، وثقة لا حد لها في قدرات

شعبها، فقد أظهرت حساسية بالغة لكل ما يتراعى لها أن فيه تيّلاً من سيادتها الوطنية كما أظهرت ميلاً للجوء إلى القوة المسلحة. إذ بعد الحرب غير المعلنة ضد السودان، ثم الصدمات المسلحة مع جيبوتي واليمن، فإن إثيوبيا كانت هي الجار الوحيد الذي كان لإريتريا علاقات حسنة معه. ويتوقف مدى تأثير الصراع على حدوث هجرات قسرية على المسار الذي يتخذه هذا الصراع. فعلى العكس مما حدث في صراعات أخرى في منطقة القرن الأفريقي نجد هنا صراعاً صريحاً عبر حدود دولية بين نظامين يتمتع كل منهما بتأييد السكان بوجه عام في البقاع التي يدور فيها. ومن ثم، فمن المرجح أن تقتصر عمليات النزوح على سكان تلك المناطق المهددين مباشرةً بأخطار العمليات القتالية (بما في ذلك الغارات الجوية)، وسوف يتجهون إلى المناطق الداخلية في وطنهم بدلاً من عبور الحدود الدولية، وسوف تكون حكومتهم الوطنية ملزمة بالعناية بأمرهم. ولذا فمن المتوقع أن يسهل استيعابهم في جماعات السكان التي سينزلون في أرضها وأن يعودوا إلى ديارهم بمجرد أن تصبح عودتهم آمنة، وذلك بافتراض أن الصراع سيمكن حله بسرعة نسبية ودون تعقيدات كثيرة. وبعيداً عن مناطق الصراع، قامت كل من الحكومتين باعتقال مواطني البلد الآخر المقيمين بها، وأخضعتهم في بعض الحالات لمعاملة سيئة. وكانت حكومة إريتريا قد طردت أغلب مواطني إثيوبيا من أراضيها في عام ١٩٩١ ولم يبق منهم إلا بضعة آلاف (أغلبهم يقيمون في ميناء عصب)، في حين استمر الإريتريون يعيشون بسلام في إثيوبيا، ولذلك فالمعرضون للخطر منهم أكبر بكثير (يقدرون بأكثر من ١٣٠ ألفاً)، ولكن من المستبعد طردهم على نطاق واسع إلا إذا تصاعدت العمليات الحربية.

ولهذا فمن المرجح أن تكون أغلب الآثار غير مباشرة، وأن تنشأ نتيجة لتفجر الصراع في منطقة تفتقر تماماً للاستقرار. وستتأثر التجارة عبر

الحدود بين البلدين تأثراً كبيراً. ونظراً لأن إثيوبيا فقدت منافذها على البحر منذ استقلال إريتريا في عام ١٩٩٣، وحيث إن موانئ إريتريا أقفلت في وجهها، فستضطر إثيوبيا إلى توجيه كل تجارتها عن طريق ميناء جيبوتي، وسوف يلقي ذلك عبئاً ثقيلاً على وسائل النقل، وخاصة في مناطق شمال إثيوبيا المعرضة للجفاف. ولا تعاني إريتريا من نقص مزمن في المواد الغذائية فحسب، بل إن اقتصادها يعتمد أيضاً إلى حد كبير على التجارة مع إثيوبيا. وبدون هذه التجارة يصبح ميناء عصب عاطلاً عن النشاط، ولو تطور الصراع إلى الحد الذي يجعل إثيوبيا تهاجم (أو تحاصر) موانئ إريتريا، فإن النتائج ستكون مدمرة.

وهناك احتمال أن تظهر آثار لهذا الصراع كذلك على الحرب في السودان، حيث تساعد كل من إثيوبيا وإريتريا (بصورة أكثر صراحة) الجيش الشعبي لتحرير السودان / الجيش الديمقراطي الوطني المعارض للنظام الحاكم في الخرطوم. وتشمل هذه المساعدات نقل مواد الإغاثة عبر إريتريا وإثيوبيا إلى اللاجئين السودانيين الموجودين على طول حدودهما الغربية، وإلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة داخل السودان. وليس من السهل تقدير أثر الصراع بين اثنتين من أهم الدول المؤيدة للمعارضة على مستقبل الحرب في السودان، كما لا يمكن تقدير أثر هذا الصراع على استقرار إريتريا وإثيوبيا نفسيهما في المستقبل، ولكن هذا الصراع، الذي يكاد يكون بلا تفسير معقول، سيؤدي ولا شك إلى نتائج خطيرة على السكان النازحين والمنطقة بأكملها.

بقلم كرسوفر كلاهام، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة لانكاستر

# آخر الأخبار

## أزمة إنسانية في كوسوفو

اللاجئين من كوسوفو إلى مقدونيا إلى زعزعة استقرار هذه الأخيرة. كذلك تثير الأوضاع غير المستقرة في ألبانيا المجاورة، والتي أدت إلى نشر القوات الدولية في عام ١٩٩٧، المخاوف من مزيد من عدم الاستقرار في حالة تدفق اللاجئين.

وخطط الطوارئ التي وضعتها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لها أبعاد ثلاث، هي: احتواء الأزمة وحماية / مساعدة النازحين داخل حدود يوغوسلافيا الذين قد يصل عددهم إلى ٢٠٠ ألف نازح، وحماية / مساعدة اللاجئين في شمال ألبانيا الذين يبلغ عددهم ١٠٠ ألف لاجئ، و٧٠ ألف لاجئ في شمال غرب مقدونيا. ويشارك المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في تنفيذ هذه العملية المنظمات غير الحكومية التالية: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وأوكسفام، ومنظمة "أطباء بلا حدود"، ولجنة الإنقاذ الدولية، واللجنة السويسرية لإغاثة منكوبي الكوارث، والمنظمة الدولية للمساعدات الطبية في حالات الطوارئ.

بقلم مايكل بارتشيسكي الباحث في القانون الدولي ببرنامج دراسات اللاجئين.

في ١٨ مايو / أيار ١٩٩٨، استضاف برنامج دراسات اللاجئين حلقة عمل تحت عنوان: «منع أزمة إنسانية في كوسوفو» واشترك فيها ليفين من الخبراء المعنيين (من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والحكومات) والأكاديميين من عدة تخصصات. وكانت الحلقة بمثابة منبر أتاح الفرصة لما يلي:

- (١) تبادل الآراء
- (٢) استكشاف الترتيبات السياسية الممكنة
- (٣) البدء في مشروع بحثي تابع لبرنامج دراسات اللاجئين لتزويد واضعي السياسات ببحوث تحليلية يمكن أن تساهم في الحد من التوترات في كوسوفو ومواجهة التدفق المحتمل للاجئين.

وللحصول على تقرير عن حلقة العمل يُرجى الاتصال بالعنوان الآتي:

Michael Barutciski at RSP QEH,

21 St. Giles, Oxford OX1 3LA, UK.

الفاكس: +44 (0) 1865 270721

البريد الإلكتروني: michael.barutciski@qeh.ox.ac.uk.



يستشهد بمبدأين أساسيين، هما حق تقرير المصير، واحترام السيادة الإقليمية للدول. وبناءً عليه، أصر الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على أنه لا يجوز لألبان كوسوفو أن يقرروا من جانب واحد الانفصال عن يوغوسلافيا، وإن كان ينبغي منحهم شكلاً فعالاً ومعزماً من الحكم الذاتي المحلي.

وتحسباً لعدم نجاح المساعي الدولية في تخفيف حدة الصراع، وبدء تدفق حشود اللاجئين على نحو يُضعف استقرار المنطقة، بدأت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين منذ عام ١٩٩٣، في وضع خطط الطوارئ لمواجهة الموقف. ومن المعتقد بصفة عامة أن دخول اللاجئين من ألبان كوسوفو إلى جمهورية مقدونيا المجاورة، وهي إحدى جمهوريات يوغوسلافيا السابقة، سيزيد كثيراً من حدة التوتر بين الأقلية الألبانية والأغلبية السلافية فيها، وأن حكومتها الضعيفة وغير المستقرة نسبياً ستجد صعوبة في التحكم في الموقف. وإلى هذا السيناريو يرجع معظم التخوف من احتمال قيام حرب بلقانية موسعة لأن جميع دول المنطقة (يوغوسلافيا وألبانيا وبلغاريا واليونان وتركيا) ستندغم فيها إذا أدى تدفق أعداد كبيرة من

تمثل أحداث العنف الأخيرة في كوسوفو جانباً من أزمة تتعلق بنضال ذلك الإقليم من أجل الاستقلال الذي يستمر منذ عدة سنوات في يوغوسلافيا القديمة والجديدة. والجديد في الأمر أن كلا الجانبين قد زاد من استخدام القوة في الصراع. وتأتي الأحداث الأخيرة في أعقاب مرحلة دامت عدة سنوات وتميزت بسمتين على الأقل: الأولى هي تعرض ألبان كوسوفو (الذين يشكلون حوالي ٩٠٪ من السكان في إقليم كوسوفو الواقع في صربيا) إلى الحرمان من حقوقهم الإنسانية الأساسية بشكل منظم؛ والثانية أنهم عبروا علانية عن عزمهم على عدم الخضوع للقوانين اليوغوسلافية أو الصربية. وكانت النتيجة قيام مجتمع ألباني مواز (بما في ذلك هيكل حكومية ونظام تعليم وجمع الضرائب وهلم جرا) بشكل غير رسمي إلى جانب نظام الحكم القمعي التابع لبلغراد. بل إن بلغراد استغلت هذا التحدي للأمن القومي والنظام الدستوري كمبرر لرفض حكمها المباشر على كوسوفو والحد من الاستقلال الذاتي للإقليم الذي كان الدستور الصربي الصادر في عام ١٩٩٠ قد أكدته من جديد في المواد ٦ و١٠٨-١١٢. ويبدو أن موقف المجتمع الدولي من هذا الصراع